من يقف خلف التوسع العمراني للقضاء على الرقعة الزراعية بتبن لحج؟

كانت أراضي تبن الزراعية قبل ٩٠م السلة الغذائية لمواطني الجنوب

• ما آثار حربي 94م و2015م السلبية؟

• مواطنون لـ«الأمناء»: أراضي تبن تتعرض يوميًا للاعتداءات من قبل مافيا الأراضي والدولة غائبة أو شريكة

«الأمناء» تقرير/ عبدالقوي العزيبي:

لا يزال الزحف مستمراً على الرقعة الزراعية في مديرية تبن بمحافظة لحج، والواقعة على ضفتي وادي تبن، الواديان الصغير والكبير، وبصورة ملفته للنظر مما ينتج عنها تساؤلات عديدة أبرزها: من يقف خلف كل ما يحدث؟!

وتعتبر تربة مديرية تبن من أخصب وأجود أنواع التربة الصالحة للزراعة لمختلف أنواع الخضروات والفواكه والأعلاف والأشجار المعمرة المختلفة، ولقد كانت أراضي تبن الزراعية وإلى ما قبل 22 مايو 1990، بمثابة السلة الغذائية لمواطني المحافظة والعاصمة عدن وبقية المحافظات الجنوبية من خلال تغطية الاحتياج بشكل كامل، وأيضا فقد اشتهرت تبن بالعديد من مزارع الدولة وعدد من مزارع القطاع الخاص والبساتين من أبرزها بستان الحسيني.

الوحدة والتآمر

وعقب إعلان الوحدة اليمنية بدأ التآمر على الرقعة الزراعية بشكل ممنهج واستهداف مزارع الدولة بدرجة أساسية من خلال قرار إعادة الأملاك إلى ملاكها الأصليين، وهو القرار الذي كان ظاهره الرحمة وفي باطنه العذاب من خلال استحداث نزاعات على الملكية الخاصة لم تحسم منذ 1990 وحتى اليوم، ولقد كانت لحرب 1994 وحرب 2015 آثار سلبية كبيرة على الرقعة الزراعية وتحويلها إلى خرسانات أسمنتية من خلال عمليات البيع والشراء في الملكيات الثلاث وهي (الخاصة والدولة والأوقاف)، وبلوغ الخطر الأكبر بتحويل الأراضي الزراعية الخصبة إلى منشآت صناعية ومساكن شعبية وإعداد مخططات سكنية تشارك أطراف في السلطة بعملية استكمال إجراءاتها، أضف ذلك إلى مشاهدة كل ما يحدث يومياً من قبل مختلف القيادات في المحافظة وهي في صمت أو مكتفية بقرارات مجرد حبر على ورق.

مناشدات واستنكارات

وعقب مناشدات واستنكارات من قبل بعض مواطني المديرية وعدد من رؤساء الجمعيات الزراعية بخصوص ما يحدث في الأرض الزراعية، فقد برزت مؤخراً على السطح مذكرة صادرة عن المدير أمين علوي الجاوي، مدير إدارة الزراعة في مديرية تبن بلحج، موجهة إلى الشيوخ والعقال في منطقة صبر بخصوص الاعتداء على الأراضي الزراعية وتحويلها إلى سكنية.

وجاء في المذكرة: «إلى كل مشائخ وعقال منطقة صبر، تكرموا مشكورين بالتعاون مع مكتب الزراعة بمنع كل من يقوم بالاعتداء على الأراضي الزراعية وذلك بموجب قرار المكتب التنفيذي بلحج المحرر في 25 مايو 2022م، مع الرفع إلينا بأي مخالفة".

وعلق أحد وجهاء صبر على مذكرة الجاوي بأنه مثل النجار الذي باب بيته مخلوع، موضحاً أن أجود أنواع التربة الخصبة الزراعية يتم بيعها في منطقة مسقط رأس الجاوي (الوهط) والشمس في كبد السماء، بينما الجاوي يتخاطب مع شيوخ وعقال صبر وكأن ما يحدث في أراضي الوهط وما حولها لا يعنيه أو قد يكون راضياً عنه.

كشف بالأراضي

من جهة أخرى تحكي وثيقة صادرة عن وكيل وزارة الزراعة والري مدير عام مكتب الوزارة بلحج، وهي عبارة عن محضر اجتماع مع رؤساء جمعيات مستخدمي المياه بمديرية تبن، وتشير الوثيقة إلى مسألة التوسع العمراني على حساب الرقعة الزراعية.

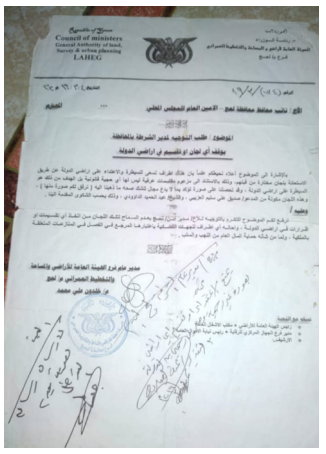

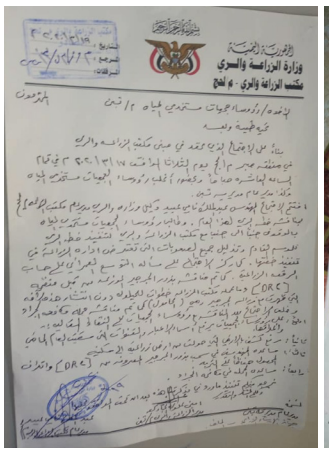

كما جاء من مخرجات هذا الاجتماع فقرة تنص على «ضرورة رفع كشف بالأراضي التي تحولت من زراعية إلى سكنية"، ويبدو بحسب آراء عدد من المزارعين أن مكتبي الزراعة بلحج وتبن يقومان فقط بذر الرماد على العيون بهذه الأوراق والتي هي مجرد حبر على ورق، وأن اللعب يحدث من أسفل الطاولة في ظل الهجمات الشرسة على الرقعة الزراعية وتحويلها إلى خرسانات أسمنتية ليل نهار دون أي رادع قانوني لوقف هذا العبث بالأرض الزراعية والزراعة.

العافية من الرأس

ويرى أمين عام جمعية الفرضة لمستخدمي مياه السيول بمنطقة الفيوش، أن تحويل الأراضي الزراعية إلى سكنية بمثابة جريمة كبرى بحق أنفسنا والأجيال القادمة، وأن وقف هذا الأمر مرتبط بقوة الدولة من خلال سياستها وتنفيذ القوانين من قبل أجهزة الدولة.

وأضاف: «أعطي لك مثالاً: حدث أمامي بخصوص تراخي أجهزة الدولة والسعي لنمو الإيراد، فعندما يتم إبرام عقد شراء أرض زراعية يتم إحالة العقد إلى الضرائب فيقوم موظف الضرائب بطرح مقترح على المشتري على أن يزيد في قيمة مبلغ الضريبة لتحويل العقد من زراعي إلى سكني!".

وتابع: «وهذا نموذج من فساد السلطة ويتم ممارسته يومياً فعن أي بكاء تذرف السلطة الدموع حبراً على ورق؟ وهي جزء أساسي فيما يحدث للأرض الزراعية من عبث ممنهج واضعة بصمات واضحة فيه، فمحاربة هذه الظاهرة السلبية تبدأ من رأس هرم السلطة وجميع الأجهزة في الدولة على مستوى المحافظة إذا كان هناك توجه فعلي لمناهضة تحويل الأرض الزراعية إلى سكنية".

خطر القمامة

من ناحية أخرى تحولت القمامة إلى خطر قاتل للأرض الزراعية، حيث يكشف المواطن سامي صالح مهدي امشحيري عن هذا الخطر قائلاً لـ«الأمناء": "لقد تخلى صندوق النظافة والتحسين بلحج من الاسم الذي يحمله، حيث يوجد للصندوق شاحنتان هما مصدر دخل الصندوق اليومي ومن خلالهما يقوم الصندوق بنقل القمامة ومخلفات البناء لغرض توريد مبالغ مالية يومية والتي يستلمها من أصحاب المخططات السكنية المنتشرة بجوار منطقة الفيوش، والتخلص منها في مجاري السيول والأراضي الزراعية محدثاً مشاكل عديدة للمزارعين وتلوث التربة والزراعة".

وأضاف الشحيري: "إن عاقل منطقة المشقافة أكد له عن قيام إحدى المنظمات بالتعاقد مع صندوق النظافة بنقل مخلفات القمامة الخاصة بالأسر الساكنة في المخيم، بشرط نقلها إلى أماكن بعيدة باتجاه طورالباحة، وأنه من المؤسف أن قام الصندوق برمي تلك القمامة في الأراضي الزراعية بمنطقة الفيوش وما حولها وهي أراضٍ زراعية".

المدير غير مهتم

كما كشف الشحيري عن تواصل العديد من المزارعين مع مدير الصندوق إلا أن المدير لم يعطي للأمر أي اهتمام.

وتابع: «وعبر "الأمناء" نناشد المحافظ بإلزام مدير الصندوق بنقل القمامة التي قام عماله برميها بمجرى السيل وأمام بوابات السد التحويلي لمياه السيول لسيلة قناة الفرضة وفي قناة المناصرة".

وبرهن الشحيري عن صحة كلامه بصور لسيارات الصندوق وهي ترمي القمامة في أراضٍ زراعية وعلى مجرى مياه السيول.

مخلفات القات

كما حذر الناشط وجيه البيتل من مخاطر انتشار أكياس القات البلاستكية وما لها من أضرار على الأرض والبيئة، والتي ترمى يومياً بكميات كبيرة من قبل بائعي ومتعاطي القات، منوهاً إلى ضرورة إيقاف صناعة واستخدام الأكياس البلاستكية والتي انتشرت داخل المحافظة والوطن.

قنبلة البكري

وكيل أول محافظة لحج اللواء ركن صالح البكري، دائماً تجده حريصاً ومدافعاً على الحقوق العامة والخاصة، ومؤخراً فجر قنبلة متهماً مسؤولاً في السلطة المحلية بمديرية تبن بالتلاعب بالأراضي واختلاق المشاكل وصرف الترخيصات، مشيراً بحصوله على ملف يحمل تجاوزات المسؤول ولسوف يقدمه إلى نيابة الأموال لكشف المستور فيما يحدث بملف الأراضي بلحج.

غصب الأرض

وتشهد لحج بمديريتي الحوطة وتبن اعتداءات متواصلة على الأراضي الزراعية من خلال عمليات البيع والشراء الشرعية، بالإضافة إلى اعتداءات دون أي مسوغ قانوني يقوم بها الخارجون عن النظام والقانون بقوة السلاح مستغلين وضع الوطن الحرب منذ أكثر من 6 سنوات.

احرام زراعية

فيما قال المواطن سيف السلامي مستنكراً ما يحدث على أنهم يتحدثون عن منع تحويل الأراضي الزراعية إلى مخططات سكنية وهذا شيء جيد، ولكن هناك أحرام زراعية صرفت بمساحات كبيرة لعدد من مواطني قرى تبن، بواقع 5 فدان لكل مواطن على أساس أراضي زراعية، والملاحظ على الواقع يتم بيعها وتحويلها إلى مخططات سكنية ومحافر وكسارات!.

وتساءل السلامي: أين المحافظ ومدير عام الزراعة؟ وأين الناس الطيبة مما يحدث في هذه الأحرام؟.

من المسؤول؟

يحدث في لحج وخصوصاً مديرية تبن صراع كبير وخطير على أراضي المديرية، مع وجود قضايا منظور أمام أجهزة الدولة المختلفة وأمام وجهاء محكمين في عدد من القضايا، وبينما لا يزال العبث مستمراً في ملف الأراضي مع تزايد التظلمات والشكاوي والتي يتم نشرها بمواقع رسمية أو عبر منصات التواصل، والتي بعضها وصل فيها توجيه الاتهام إلى رأس هرم المحافظة كأحد الأطراف العابثة بهذا الملف، وإذا كانت تلك الاتهامات واقعية فإن الكارثة أعظم، ولهذا يردد عدد من المزارعين قول شاعر العراق في عصره ابن التعاويدي والذي قال شعراً:

إذا كانَ رَبُّ البَيت بِالدُّفِّ ضارباً
فَشيمَةُ أهلِ البَيتِ كُلِهِم الرَقصُ.

تعميم قضائي

ختاماً مشاكل كبيرة ومزمنة منذ قبل حرب 2015 منظورة أمام السلطات القضائية بلحج ومن أبرزها قضايا الأراضي، بالإضافة إلى قضايا جديدة وكبيرة منذ انتهاء الحرب ومعظمها هي نزاعات على الأراضي، ولا يعرف متى سوف تتمكن السلطة القضائية بلحج من سرعة الفصل في جميع هذه القضايا، والتي هي جزء منها نتج عنها قضايا جزائية والأسباب تعود إلى المنازعات اليومية على الأرض وتحويلها من زراعية إلى سكنية بطرق مختلفة، ولهذا يأمل المواطنون بلحج بسرعة قيام السلطة القضائية بإصدار تعميم قضائي يمنع المؤسسات الأمنية والسلطات المحلية من النظر في قضايا الأراضي بشكل عام، مع سرعة النظر والفصل في تلك القضايا المتراكمة منذ سنوات.